

عنوان المحاضرة: الانثروبولوجيا السياسية

المحاضرة الرابعة

رواد الانثروبولوجيا السياسية

- هام لفائدة الطلبة:

- اليكم هذه الصفحات من كتاب جورج بالاندييه ، المطلوب من كل الطلبة انجار بطاقة قراءة فردية (خاصة بكل طالب على حدة) لمحتوى هذه الصفحات وارسالها لي على البريد الالكتروني كوني المسؤولة على هذا المقياس ، على العنوان التالي:

- lindaabdellaoui@yahoo.fr

- سوف يتم قراءة وتقييم كل بطاقة وتحسب نقطة التقويم مع نقطة التطبيق الخاص بالمقياس. الرجاء من الطلبة اعداد بطاقة قراءة حسب المنهجية المتبعة في ذلك الشأن .
- اولى أهمية كبيرة لهذا العمل وأتمنى من الطلبة اتركيز القراءة المتمعنة لهذه القطع من الكتاب.

2 - إعداد الأنثروبولوجيا السياسية

بما أن الأنثروبولوجيا السياسية تقرر بتفحص الغرابة السياسية وبالتحليل المقارن الذي تقودنا إليه يمكن اعتبارها بعيدة الجذور . وبالرغم من بعض الإشارات المتكررة في عهود شتى ، فقد تهيأت لها الحياة ببطء ؛ وكان لولادتها المتأخرة أسباب تفسر جزئياً تغيراتها .

أ - الرواد

جدد الأنثروبولوجيون مسار عملهم وأعادوا غالباً اكتشاف المعالم البعيدة لهذا العلم والتي تشهد على الطابع الدائم (والمحتم) لاهتمامهم الأساسية . فغلو كمان يستعين بـ « ميشاق الحكم » الذي وضعه أرسطو ويبحثه عن الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الحكومات القائمة وبمحاولته تحديد فوائن التغيير السياسي . ويذكر د . ف . بوكوك بالعناية التي أولاها سابقاً فرنسيس باكون للشهادات الخاصة بالمجتمعات المغايرة أو « المتوحشة » . بينما يذكر لويد فالرز Lloyd Fallers بتمييز ميكيافيلي - في الأمير - نوعين من الحكم يمثلان نموذجين من النماذج المثالية التي ميّزها أيضاً ماكس فيبر في علم الاجتماع السياسي الذي وضعه وهما : « الحكم الوراثي » و « الحكم السلطاني » .

مع ذلك ، من المناسب أن نفتش عن رواد المسيرة الأنثروبولوجية في عداد مبدعي الفكر السياسي خلال القرن الثامن عشر . ويبقى الرائد

المفضل هنا مونتسكيو الذي يشير إليه د . ف . بوكوك مستنداً إلى « روح القوانين » قائلاً : « إنها أول محاولة جدية لوضع قائمة بتنوع المجتمعات الإنسانية ، بهدف تصنيفها ومقارنتها ومن أجل دراسة عمل المؤسسات الاجتماعية المتكافل »⁽³⁾ . ولأن المجتمعات تحدد حسب طرقها في الحكم ، هذا الإسهام يبيء لظهور علم الاجتماع والأنثروبولوجيا السياسية . ولكن يمكننا أن نجد فيها أكثر من هذا التصوير المسبق وان نستبقي منها أكثر من تعريف صيغة سياسية مدعوة لنجاح علمي مؤجل وهو : « الإستبداد الشرقي » .

ولقد أحدث مونتسكيو « ثورة في المنهج » حسب قول ل . التوسر L. Althusser ؛ فهو ينطلق من الوقائع التالية : « القوانين ، التقاليد ، الممارسات المختلفة لشعوب الأرض » ؛ لقد وضع مفهوم النماذج والقوانين ؛ واقترح تصنيفاً تشكلياً (مورفولوجياً) وتاريخياً للمجتمعات التي ينظر إليها كمجتمعات سياسية .

يوصف روسو غالباً بالفيلسوف السياسي استناداً إلى كتابه « أحاديث عن عدم المساواة » و « العقد الاجتماعي » . غير ان اختصاصي السوسيولوجيا والانثروبولوجيا السياسية لم يقدرُوا مساهمته حق تقدير فهذه لا تقتصر على عقد مفترض خرج به النوع الإنساني من حالته « البدائية » وغير طريقة عيشه ولا تقتصر على مجموع الأدلة التي يعتبرها ث . ن . پاركنسون من « بلاغة القرن الثامن عشر » ومن « شيخوخته » . متابعاً البحث المستحيل عن الأصول ، يتفحص روسو علمياً ممارسات « الشعوب المتوحشة » ويستبصر أبعادها التاريخية والثقافية . وتناول بدوره نسبة « روح القوانين » واعترف أن الدراسة المقارنة للمجتمعات تسمح بفهم أفضل لكل

(3) D. F. Pocock, «Social Anthropology», Londres, 1961, P. 9.

منها ؛ ووضع تفسيراً بكلمات مشتقة من التكوين : عدم المساواة وعلاقات الإنتاج هما محركا التاريخ . وهو يعترف في الوقت نفسه بخصوصية كل نسق اجتماعي وبالنزاع المستمر بين « قوة الأشياء » و « قوة التشريع » . وأحياناً تجسد مسبقاً مواضيع كتاب « مقال حول عدم العدالة » تحليل فريدريك انجلز المفسر « لأصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

هذا وقد بعثت بعض تيارات الفكر السياسي للقرن الثامن عشر مع ماركس وانجلز ، اللذين تتوافق مؤلفاتهما مع مخطط لانتروبولوجيا اقتصادية - مع توضيح لنمط الانتاج الآسيوي - ولانتروبولوجيا سياسية ، خاصة مع الأخذ بالإعتبار « الاستبداد الشرقي » وتجلياته التاريخية . وقد نظما هذا الفكر انطلاقاً من توثيق للمجتمعات الغربية مأخوذ عن : روايات المسافرين ووصفهم ، كتابات تستعرض التجمعات القروية ودول الهنود خلال القرن التاسع عشر ، وأعمال المؤرخين وعلماء في علم العراقة (الإثنولوجيا) . يلبي مشروعها (المخطط أكثر مما هو منجز) حاجة مضاعفة : العثور على سيرورات تكون الطبقات الإجتماعية والدولة بتحليل التجمعات البدائية وتحديد خواص مجتمع « آسيوي » يبدو فريداً . وينطوي هذا المنهج على شيء من التناقض الداخلي ، وخاصة إذا تناولنا مساهمة فريدريك انجلز . فهذا الأخير يعالج التاريخ الغربي كممثل للتطور العام للإنسانية مقدماً هكذا رؤية موجزة لمستقبل المجتمعات والحضارات . إضافة إلى ذلك ، انه بمقدار ما ينظر في كل المجتمع « الآسيوي » والدولة التي تديره على نحو منفصل بمقدار ما يؤخذ هذا المجتمع من خارج التاريخ ويحكم عليه بالركود النسبي وبالثبات . وقد استمرت هذه الصعوبة في ثنايا الأبحاث الأنثروبولوجية الأولى ، فهذه الأبحاث تسعى من جهة لدراسة عمليات التكوين وسيرورات التكون ، مع الإقرار انه من شبه المستحيل « الكشف عن أصل المؤسسات البدائية » (فورتس وإيقانس - بريشار) ؛ ومن جهة

أخرى ، تتمسك هذه الأبحاث بالأشكال الأكثر خصوصية للمجتمعات والحضارات وغالباً على حساب فحص الصفات المشتركة والسيرورات العامة التي ساهمت في تكوينها .

ب - الأنثروبولوجيون الأوائل

لقد تفحص هؤلاء الظواهر السياسية ولا سيما من الجانب التكويني وبتكتم واضح أمكن إنكار فائدتهم في هذا الميدان . ويعلن ماكس غلوكمان عن العجز الكامل عند هؤلاء بقوله : « لم يتناول أي من الأنثروبولوجيين الأوائل المسألة السياسية ولا حتى ماين Maine ، إذا اعتبرناه من الأسلاف . ربما لأن الأبحاث الأولى في الأنثروبولوجيا اهتمت بالمجتمعات الصغيرة في اميركا واستراليا وأوقيانيا والهند »⁽⁴⁾ .

رغم ذلك تبقى العودة للرواد شيئاً عادياً . وفي الفترة المذكورة ، والمهملة غالباً وضع السير هنري ماين مؤلفه الشهير : « القانون القديم » Ancient Law (1861) . تكشف هذه الدراسة المقارنة للمؤسسات الهندو - أوروبية عن « ثورتين » في صيرورة المجتمعات : انتقال من المجتمعات المبنية على المركز إلى المجتمعات القائمة على العقد ؛ وانتقال من النظم الإجتماعية المرتكزة على القرابة إلى النظم المعتمدة على مبدأ آخر وخاصة مبدأ « التجاور المحلي » الذي يحدد « أساس العمل السياسي المشترك » . وهذا التمايز الشائني هو في أساس الجدل القائم أبداً ويبقى المرجع الذي يذكر غالباً هو كتاب « المجتمع القديم » (1877) لمؤلفه ل . هـ . مورغان ملهم فريدريك انجلز والأب المؤقر لأكثرية الأنثروبولوجيين المعاصرين . فهو يقر بنوعين من الحكم « متمايزين كلياً » معبرين بالنسبة لتطور المجتمعات القديمة : « النوع الأول من حيث الترتيب الزمني وعماده

(4) M. Gluckman, «Order and Rebellion in tribal Africa», 1963, P. 4.

الأشخاص والعلاقات الشخصية الصافية ؛ ويمكن اعتباره مجتمعاً (Societas) . . . الأرض وملكيتهما في أساس النظام الثاني ويمكن اعتباره دولة (civitas) . . . ويكون المجتمع السياسي منظماً على أسس من البنى الإقليمية ، ويأخذ بالإعتبار علاقات الملكية وكذلك علاقات تقيمه الأرض (أو المقاطعة) بين الأشخاص⁽⁵⁾ . إن طريقة نمط التفسير هذه تسعى عملياً بالأنثروبولوجيا إلى أن تتبنى حرمان مجتمعات كثيرة من الصفة السياسية . لقد كان مورغان ضحية منظومته النظرية المقتبسة جزئياً عن أعمال هنري ماين . فقد خصص عدة فصول من مؤلفه الكبير « لفكرة الحكم » ، ولكنه لم يبق إنسجام النظام العشائري (المجتمع البدائي) مع بعض أشكال التنظيم السياسية بشكل أساسي (الأرستقراطية ، الملكية) وأثار هكذا جدلاً دائماً داخل النظرية الأنثروبولوجية ، استعاده مرة أخرى إ . شايبرا عام 1956 في كتابه : الحكم والسياسات في المجتمعات القبلية .

ج - الأنثروبولوجيون المسيون

بعد العام 1920 ظهرت أنثروبولوجيا سياسية متميزة ، لم تعد ضمنية بل واضحة ، انها تنطلق من المسألة (الاشكالية) القديمة ، ولكنها تستفيد من مواد البحث العراقي (الإثنوغرافي) الجديدة ؛ وتبحث من جديد في الدولة ، في أصلها وتعبيراتها الأولى ، وهي قضية كان قد تناولها فرانز أوبنهايمر Franz Oppenheimer في بداية القرن (Der Staat, 1907) .

في غضون سنوات قليلة نشرت دراستان مهمتان استجابتا لنفس القضية : دراسة ماكليود W. C. MacLeod التي استخدمت مجموعة وثائق علماء العراقة المتأمركين وهي : إعادة النظر في أصل الدولة على ضوء المعطيات المتعلقة بسكان أميركا الشمالية الأصليين (1924) ، The Ori-

(5) L. H. Morgan, «Ancient society», 1877, P. 6 sq., P. 61.

gin of the state Reconsidered in the Light of the Data of aboriginal North America ودراسة ر . هـ . لوي - أصل الدولة (1927) - التي تحدد دور العوامل الداخلية الخاص (تلك التي تولد التمايز الاجتماعي) ودور العوامل الخارجية (الناتجة عن الغزو) في بناء الدول . وهما نتاجا محاولات تريد أن تكون علمية ، مستندة على الوقائع و متميزة تماماً عن مشاريع الفلسفة السياسية .

ومسألة الأصول هي أيضاً المسألة التي تناو لها سير جيمس فرايزر ؛ لقد واجه العلاقات بين السحر والدين والملكية ؛ وأصبح بذلك رائداً للأعمال التي تفسر علاقة السلطة بالقدس . وفتحت مجالات بحث جديدة ؛ وانتهى بعضها إلى الإعراف بنظريات الحكم الأجنبية وتأويلها : فقد نشر بني برازاد Theory of Government in « الهند في الحكم في الهند » Beni Prasad India سنة 1927⁽⁶⁾ . وراحت المؤلفات العامة لعلماء السياسة تقوم بهجمات قصيرة انتروبولوجية ؛ وهكذا فإن كتاب « نظريات التاريخ السياسي » (1924) لمؤلفه أ . أ . غولد نفيسر A. A. Goldenweiser يلمح بشكل خاص لنظام الايروكوا السياسي في أميركا الشمالية .

ونرى أن الأبحاث الانتروبولوجية الأولى منحت حيزاً ضيقاً جداً للوقائع السياسية . وهذا بحث ف . بووا F. Boas (الانتروبولوجيا العامة) يخصص فصلاً واحداً لمسائل الحكم ؛ وينظم بحث ر . لوي (المجتمع البدائي) فرضيات الكاتب ويتضمن قائمة موجزة بالنتائج الأساسية . أما الثورة الانتروبولوجية الحاسمة فهي ثورة الثلاثينات ، وهي فترة تكاثرت فيها الدراسات الميدانية والصيغ النظرية والمنهجية الناجمة عنها .

(6) في خلال العشرينات ، تكاثرت الدراسات المخصصة لفكر الهندوس السياسية ، تذكر منها دراسات غوستال (1923) وعجير قمر سن (1926) ون . ث . بانديوياديا (1927) .

وتقود الأبحاث المخصصة للمجتمعات الجزأة (المسماة « دون دولة ») ولبنى القرابة ولنساذج العلاقات التي تحكم هذه البنى إلى تحديد أفضل للميدان السياسي وإلى فهم متقدم لتنوع وجوهه .

وقد تكاملت القفزات الأكثر سرعة في المجال الإفريقي ؛ فالمجتمعات موضوع البحث منظمة على نطاق واسع ؛ يظهر فيها تمايز علاقات القرابة والصلات السياسية الصرفة أكثر وضوحاً من المجتمعات الصغيرة « القديمة » . وعام 1940 نشرت ثلاثة مؤلفات أصبحت الآن كلاسيكية . اثنان من بينها وضعهما إ . إ . إيفانس - بريتشار وشرحان نتائج البحوث الميدانية ويتضمنان افتراضات نظرية جديدة . الأول هو « شعب النويريين » The Nuer ويقدم هذا الكتاب السمات العامة لمجتمع نيلي (نسبة للنيل) ويكشف في الوقت نفسه عن العلاقات والمؤسسات السياسية لشعب يفقر ظاهرياً للحكم ، ويرهن على إمكانية وجود « فوضوية منظمة » . والكتاب الثاني هو « النسق السياسي عند الانواك » وهو حصراً دراسة أنتروبولوجية سياسية تتناول شعباً سودانياً مجاوراً للنويريين ، وكان قد اعتمد شكلين متناقضين ومتنافسين لحكم الناس . المؤلف الثالث وهو مصنف جماعي ، أشرف عليه إ . إ . إيفانس - بريتشاروم . فورث وعنوانه : « النظم السياسية الإفريقية » . يلي هذا الكتاب الحاجة للمقارنة مقدماً « حالات » متميزة بوضوح وتستهله مقدمة نظرية ويقترح مخططاً لعلم الناذج وقد قيمه م . غلوكمان كأول مساهمة تستهدف منح طابع علمي للأنثروبولوجيا السياسية . صحيح أن المسؤولين عن هذا المؤلف يسجلون ابتعادهم عن « الفلاسفة السياسيين » الذين لم يهتموا بالوصف قدر اهتمامهم « بالقول أي حكم يجب أن يمنح الناس أنفسهم » . ولا شك بأن هذا التأكيد يشير تحفظات معينة ولكن أي اختصاصي لا يستطيع أن ينكر فضل هذين الأنثروبولوجيين الكبارين .

بعد عام 1945 زاد عدد علماء السياسة المستفرقين بسرعة . وكانت دراستهم أولاً نتيجة عمل دؤوب نفذ ميدانياً . فقد تفحصت هذه الدراسات المجتمعات المجزأة (فورس ، ميدلتون ، تيت ، سوتغال ، بالانديه) والمجتمعات الدولية في الوقت نفسه (نادل ، سميث ، ماكيت ، مرسي ، أبر ، بيتي) وحثت على القيام بأبحاث نظرية ووضع تركيبات إقليمية مقارنة لأنظمة متشابهة ؛ وفيما يخص المجتمعات النسبية (« قبائل بلا حكم » الصادر عام 1958 بإشراف ميدلتون وتيت) ودول المنطقة البحرية الشرقية (« الحكم البدائي » المنشور عام 1962 ، ل . مير) ، يرتدي كتاب شايرا « الحكم والسياسات في المجتمعات البدائية » (1956) أهمية عامة كما يوحي عنوانه وذلك رغم اعتماده فقط على أمثلة مستعارة من افريقيا الجنوبية . وهو يفحص الأليات التي تحقق عمل الحكومات البدائية ويوضح بعض المسائل الخاصة بالمصطلحات . وتقيم الأعمال الحديثة جداً ، والتي توجهها مواقف نجمت عن الاستقلال ، صلة بين الانثروبولوجيا السياسية وعلم السياسة (أبر ، كولمان ، هودغكين ، بوتكين ، زيغلر) . انها تؤكد على ضرورة التعاون بين شتى الميادين العلمية .

وهناك مؤلف يتوج الأدب المتخصص خارج المجال المستفرق ، انه الكتاب الذي خصصه آ . ر . ليتش E. R. Leach للبنى والأنظمة السياسية للكاشانين في برمانيا : « الأنظمة السياسية لبورما العليا » 1954 Political systems of Highland Burma . تقوم هذه الدراسة الجانب السياسي للظواهر الإجتماعية . وعلى خطى ناديل (واسلافه) أقيمت المطابقة بين المجتمع الكلي و « الوحدة السياسية » ، بينما اعتبرت البنى الإجتماعية نفسها بالإستناد إلى « الأفكار الخاصة بتوزيع السلطة بين الأشخاص ومجموعات الأشخاص » . وقد أعد آ . ر . ليتش - وهذا هو اسهامه الأكبر - بنوية دينامية غنية بالإيجاءات النافعة للأنثروبولوجيا

السياسية ، وكشف التقلب النسبي للتوازنات الإجتماعية - السياسية (انها « توازنات متحركة » حسب قول پاريتو) ، وانعكاس « التناقضات » والإختلال بين نظام العلاقات الإجتماعية والسياسية من جهة ونظام الأفكار المرتبط بها من جهة أخرى . وفرض بشدة تفحص قضايا المنهج .

3 - مناهج الانتروبولوجيا السياسية واتجاهاتها

لم تتميز الطرائق في البداية عن مجمل المنهج الانتروبولوجي وهي أصبحت أكثر نوعية عندما تناولت الانتروبولوجيا السياسية المضمرة حتى ذلك الحين مسائل خاصة بها وهي : صيرورات تكوّن المجتمعات الدولية ، طبيعة الدولة البدائية ، اشكال السلطة السياسية في المجتمعات المتمتعة بالحد الأدنى من الحكم ، الخ . . . واكتسبت هذه المناهج أصالتها الكاملة منذ أن أصبحت الانتروبولوجيا السياسية مشروعاً علمياً يستهدف موضوعاً ما وأهدافاً محددة للغاية . وهكذا تلقت تأثير العلوم الإجتماعية السياسية السائدة - تيار ماكس فيبر او نادراً جداً تيار ماركس وانجلس (مثلاً حالة ليسلي وايت) . واستفادت رغم ذلك من وجوه التقدم التي أحرزتها الانتروبولوجيا العامة .

تتميز هذه الطرائق بالأدوات التي تلجأ إليها وبالمسائل التي اشتغلت عليها ، ولا يكون تعريفها كافياً بمقارنة الأعمال النظرية ، التي تبني مجالها الدراسي مرتكزة على اسهام الأبحاث الميدانية ، والأعمال التي تقتصر على الإعداد الفوري للمعطيات الناتجة عن البحث المباشر . من المناسب وضع قائمة موجزة بهذه الطرائق وذلك قبل تقديم فعاليتها العلمية في معرفة الحقل السياسي .

أ - المنهج التكويني

انه الأول في تاريخ الانتروبولوجيا السياسية والأكثر طموحاً في الوقت

نفسه . ويطرح على نفسه مسائل المنشأ و « التطور » الطويل الأمد : الأصل السحري أو / والديني للملكية ، مسيرة تكوّن الدولة البدائية ، تحوّل المجتمعات المبنية على « القرابة » إلى مجتمعات سياسية ، الخ . . . تمثل هذا المنهج عبر عدة مؤلفات - ابتداءً من مؤلفات الرواد حتى دراسة و . ث مارك ليهود التاريخية : أصل السياسات وتاريخها (1931) - The origin and History of politics . ومن زاوية ما وجد هذا المنهج نتيجته في الأبحاث العرفية التي أوحى بها الماركسية والتي أدخلت إليه تصويراً ديبالكتياً عن تاريخ المجتمعات .

المرجع:

- جورج بالاندييه، الانثروبولوجيا السياسية، ترجمة: علي المصري، الطبعة الثانية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007